

ساركوزي ـ الأسد

شخصيات لبنانية، بينها معاونون للحريري في 3 تشرين الأول. مع ذلك حرصت على إبقاء الحوار مفتوحاً مع الرئيس السوري، وهي تؤكد في الوقت نفسه تمسّكها بالمحكمة الدولية وتركها تعمل باستقلال كامل. ينظر ساركوزي، وفق المصادر الدبلوماسية إياها، إلى عمل المحكمة الدولية على أنه مستقل. لذا يطلب عدم التدخل فيه أو التأثير عليه.

4- لا تشجع باريس وجهة نظر فريق من اللبنانيين تفصل بين العدالة والاستقرار، وتبدو أقرب إلى تأييد موقف الحريري وحلفائه القائل بتلازم العدالة والاستقرار معاً. يعكس ذلك موقف مسؤولين فرنسيين بقولهم إنهم يريدون الاثنين معاً، رغم معرفتهم بأن الأمر لا يبدو يمثل هذه السهولة، نظراً إلى التعقيدات التي تحوط الانقسام بين الأفرقاء اللبنانيين.

5- رغم المخاوف التي تعتريتها من



معلومات تصل إليها عن التهديد الذي يمثّله القرار الاتهامي على الوضع الداخلي، تقول باريس إن القرار الاتهامي لا يقضي فعلاً إلى كل الحقائق المتصلة باغتيال الحريري الأب، بل هو حصيلة عمل لجنة التحقيق الدولية منذ عام 2005. تالياً يقتضي انتظار مسار المحكمة الدولية والحكم النهائي. لكن هذا القلق يجد أكثر من مبرر كي تدعم باريس الجهود السعودية - السورية لتذليل كل الأخطار المتصلة بالقرار الاتهامي، من غير أن تمسّ أي تسوية محتملة مسار المحكمة الدولية أو تقوّضها، لئلا تفقد العدالة الدولية صديقها.

6- تقارب باريس كذلك شلّ المؤسسات الحكومية اللبنانية، وأخصّها مجلس الوزراء حيال ملف شهود الزور، بقلق مماثل، عبّرت عنه لدى استقبال الرئيس الفرنسي الحريري في 30 تشرين الثاني، عندما أكد له دعم المؤسسات الدستورية عبر التأييد الذي محضه ساركوزي لرئيس الحكومة اللبنانية ودعمه سياسة الحوار التي ينتهجها. وتبعاً للمصادر الدبلوماسية الفرنسية، سيكون هذا الموضوع في صلب ما يُرجّح أن يثيره الرئيس الفرنسي مع نظيره السوري، وطلب مساعدته على إعادة إحياء السلطة الإجرائية في لبنان. في النطاق نفسه يعوّل ساركوزي على وساطة تعيد أيضاً فتح قنوات الحوار الموصدة بإحكام بين الأسد والحريري منذ أكثر من شهرين.

بل تنظر باريس، تقول المصادر الدبلوماسية نفسها، بإيجابية وانفتاح إلى أي محاولة ترمي إلى إخراج لبنان من مأزقه، سواء عبر مساعي الرياض ودمشق أو عبر تفاهم لبناني - لبناني إذا أتيح ذلك. بذلك تدرج اللقاءات التي أجراها الرئيس الفرنسي مع الحريري ومن قبله مع الرئيس ميشال عون، أو التي سيجريها لاحقاً مع الرئيس أمين الجميل والنائب سليمان فرنجية وسمير جعجع، في إطار الحض على التوصل إلى معادلة تنوّم العدالة والاستقرار، ولا تفاضل بين أحدهما، أو ترجّحه على الآخر.

”

السفير السوري في السرايا: نحن والحريري متفائلون بحلول سورية ـ سعودية ترضي الجميع

“

العام الشيخ نعيم قاسم: «واضح أن القرار الاتهامي يتجه لاتهام أفراد من حزب الله، أي حزب الله، وهو مرفوض جملة وتفصيلاً، لأنه مزور من بدايته إلى نهايته، ولن ننتظر ليصدر لنقول موقفنا، فهو مرفوض لأنه يستهدف لبنان». ودعا الوزير محمد فنيش «أولياء الدم إلى إيجاد توافق لمواجهة مفاعيل» هذا القرار «لمواجهة هذا الاستهداف للمقاومة، لا خوفاً ولا خشية من أحد، بل حتى يتأكد للمقاومة أن لا أحد من الشركاء في الداخل يسعى إلى النيل منها، فالحرص على الحقيقة والعدالة واستقرار البلد هو الدافع الحقيقي للتوصل إلى تفاهم بقي البلد

جان عزيز

لا شك في أن لقاء سعد الدين الحريري بمورا كونييلي أول من أمس، كان ثقيلاً جداً على صدر الاثنين، كان ربع مليون ورقة سوداء الحبر تضغط عليهما. ولا شك في أن الديان - التنصل من الفضيحة الأميركية، الذي حملته السفارة مكتوباً خطياً، لم يكن كافياً لتحريك عقارب اللقاء الجليدي. والأرجح أن الاثنين بدأ بصمت يُعمل عقل الداخل. كانت السفارة تسأل نفسها: تراه، هل يجد فيّ الآن ثرثرة نمامة، من كتّبة التقارير الاستخباريّة، مثل سلفي؟ فيما كان رئيس الحكومة اللبنانية يسأل نفسه في الوقت ذاته: تراها هل تراني «متعاوناً» برتبة مستشار لبناني لدى جيش الدفاع الإسرائيلي، كما حرصت من كانت قبلها على تظهير وزير دفاعنا؟ أم تكتب عني أنني صاحب معلومات تدعو إلى السخرية، كما كتبت تلك عن ابن عمتي ومستشاري غطاس خوري؟

كان المتلاقيان بجوجلان هواجسهما تلك، وينضجانها تحت ضوء الفلاشات... حتى إذا أحسّا بنهاية «فترة السماح» التي تفرضها لحظات التغطية الصحافية، هرب كل منهما إلى فكرة - ملأذ: ليست حالتنا هي الوحيدة التي ضربها زلزال ذلك المهووس الجنسي... كل العالم الدبلوماسي يعيش الآن إحراجنا والارتباك نفسيهما... الموت بالكثرة هين، فلنبداً اللقاء...

غير أن التدقيق في مخرج الهرب هذا، يظهر هشاشته، لا بل لبنانيّته شبه الحصرية. فعلى مدى آلاف وثائق موقع ويكيليكس، غاب كلياً، أو ندر جداً، أن يكون كلام بين مسؤول وطني ودبلوماسي أجنبي في كيفية الاستعانة بالثاني على وطن الأول، أو أبنائه، أو مسؤوليه الآخرين. الخليجيون عبروا عن حقيقة مشاعرهم حيال إيران، الباكستانيون حيال الأفغان، الأوروبيون حيال الروس... لكن المسؤولين اللبنانيين وحدهم كانوا يفرغون صدورهم ومكبوتاتهم ودفائنهم حيال بعضهم.

في هذه النقطة تحديداً تكمن ذهنية القناصل المؤسّسة لوجدان دولتي لبناني ما، منذ بروتوكول 1861. وهي ذهنية قائمة على مركبين: الأول، هو أن هذا الكيان هو من صنع قناصل الدول الأجنبية، وبالتالي فإن هؤلاء يملكون في الوجدان السياسي الخاص كما العام، وفي الذاكرة المختلّة لأشخاص هذا الوجدان، «شرعية» ما، لا بل موقعاً «مرجعياً» مزدوج الاتجاه:

كلام في السياسة

الحريري وكونييلي وويكيليكس ثالثهما

يُملي، ويُرفع إليه... يرسل ويتلقّى. أما المركب الثاني، فهو أن الجماعة - الطائفة سابقة للدولة - الأمة، لا بل مشاركة لها، بغايتها والهدف، بحيث تكون الدولة مجرد وسيلة لخير الجماعة لا لمصلحة الإنسان ولا حتى للمصلحة العامة. أما القنصل، فهو حامى الطائفة، وضامن وجودها في معادلة الدولة، وكافل مشاركتها الحصصية في سلطتها.

ليست ذهنية القناصل تلك - بمركبّيها الاثنين - موضع إعمال عقلي ولا نقدي لدى أصحابها. فهي مستدخلة مسّبتونة، في الفكر والممارسة. حتى إنها تحوّلت طبيعة فردية وجماعية ثنائية لدى كثيرين، أو حتى لدى غالبيات في كل الجماعات - الطوائف. لا بل ثمة من يجد غيابها عند سياسي نقبصة، أو ثغرة في مقوّمات زعامة الجماعة، وفلاح قيادتها. هكذا ترسّخت، لا بل تكلست تلك الذهنية في بيئتي الكيان الاثنين: في سلطته، كطبقة سياسية طابقت مفهوم الإنstabليشمانت، وفي مجتمعه السياسي المشلّع على جماعاته والمتذرّر على قبائلها والأفخاذ. الفرد المنتمي إلى «رعيّة» الطائفة يرى في «قنصلية» زعيمه ضرورة لصون طائفته. والسياسي الجائم على صدر الطائفة يرى في «قنصلية» الدولة عنصراً من عناصر تكوينها الأول. لكن الأكثر مدعاة للاستهجان قيام شبكة شبه عنكبوتية بين إستابليشمانات الطوائف المختلفة، تتقاطع مصالحها من فوق، على تناقض تطلعات «رعاياها» من تحت، حتى إن أحد السياسيين الباحثين لم يتردد في ملاحظة تلك الشبكة من علاقات المصاهرة بين «البيوتات القنصلية»، من مختلف الطوائف.

هل من أمل في كسر هذا الواقع في الوقت الراهن أو في المدى المنظور؟ يبدو الجواب عن هذا السؤال من الصعوبة بمكان، وخصوصاً في ظل «قيادات» الطوائف، كما فرضتها أحداث الأعوام الخمسة الماضية، مع استثناء واضح يمثّله ميشال عون، بحكم طبائعه الشخصية وسياق علاقاته، موضوعياً. هكذا تبدو الصورة قاتمة بعض الشيء حيال أي تطلع «سيادي» في هذا المجال. فإذا كان لبنان قد ترسّخ في ذهنية «الدولة القنصلية» في زمن مفهوم وستفاليا والقوميات، فلا عجب في زمن السيادة النسبية، أن يتحوّل إلى «دولة نسبية» تلامس غالباً حدّ الافتراضية.

علم وخبر

الشيخ يُصالح البيك

زار صباح أمس رئيس مؤسسة العرفان الشيخ علي زين الدين النائب وليد جنبلاط في منزله في كليمنصو. وهذا اللقاء هو الأول بين الحانين منذ أن ظهر الخلاف. ولم يتناول البيك والشيخ المساعدات المالية التي كان يُقدّمها جنبلاط إلى العرفان سنوياً، والتي تبلغ نحو مليون دولار أميركي، رغم أنه نذكر أن المؤسسات التعليمية مؤسسات رابحة. إلا أن جنبلاط يبدو منفتحاً في هذا المجال إذا ما طلب زين الدين، وقد أبلغ زين الدين رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي أنه خفض نسبة المساعدات الاجتماعية لتحقيق توازن مالي في المؤسّسة.

صُور ريفي أمام منزل جنبلاط

علّق «محبّو» المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي لافتة دعم له أمام منزل النائب وليد جنبلاط، لكنّ قوى الأمن الداخلي سارعت إلى إزالتها بعد ساعات.

سيارتان مصفّحتان للبيع

عرض اثنان من نواب 14 آذار السابقين سيارتيهما المصفّحتين للبيع، بعدما تبينّ لهما أن أمنهما لم يعد معرضاً للتهديد. والجدير بالذكر أن الرئيس سعد الحريري هو من كان قد مَوّل شراء السيارتين للناخبين السابقين.

حرق أزعور

ذكرت مصادر مصرفية أن اقتراح الرئيس السابق فؤاد السنيورة اسم الوزير السابق جهاد أزعور كحاكم لمصرف لبنان كان بهدف حرق هذا الاسم وسداد «فواتير سابقة»، إذ يدرك السنيورة أنه لا حظ لأزعور في هذا الموقع في مطلق الأحوال. وأضافت هذه المصادر أن السنيورة يحاول أن يفي بوعده لأزعور ليس إلا.

ما قل ودل

رأى قياديون معنيّون بالمساعي السورية - السعودية أن احتمالات التوصل إلى حل قبل صدور القرار الاتهامي لا تزال عالية جداً. وقال القياديون إن سوريا وحزب الله سيمارسان ضبط النفس والصبر حتى آخر لحظة، وسيتيحان المجال لكل أنواع



الفرص لإيجاد حل قبل القرار، لكنهما سيتصرّfan بطريقة مختلفة تماماً وجذرياً إذا صدر القرار ولم يكن الحل قد أعلن وسار به الجميع، وأن الرئيس سعد الحريري قد يكون الخاسر الأكبر محلياً وإقليمياً.

■